

أثر أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة
دراسة تطبيقية

مستخرج من رسالة ماجستير بعنوان

أثر أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة
دراسة تطبيقية

إعداد

محمد محمود عبد الهادي أبو الفتوح

m_abdelhady1115@aol.com

إشراف

د/ محمد صابر حمودة السيد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

Msaber2004@gmail.com

د/ أسامة عبد المنعم عبد الحميد الخولي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

elkholy.osama@hotmail.com

ملخص الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة بغرض تحسين جودة الأرباح المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية علي عينة مكونة من (19) شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة 2016م - 2020م.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لأنماط هياكل الملكية التي تتمثل في الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، بينما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى ضعف التأثير السلبي لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة، وعدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات الدالة: أنماط هياكل الملكية / جودة الأرباح المحاسبية / قيمة المنشأة.

Abstract:

The main objective of this study is to determine the extent of the impact of ownership structure patterns on earnings quality and its reflection on firm value in order to improve earnings quality and maximize the firm value. The study was conducted on a sample of (19) firms of firms listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2016 to 2020.

The results of the study concluded that there was a negative impact of ownership structure patterns which are represented in foreign ownership, disperse ownership, managerial ownership, and institutional ownership on the firm value. While the results of the study indicated that there was a positive impact of earnings quality on the firm value. Additionally, the results indicated that the earnings quality weakens the negative impact of ownership structure patterns on the firm value. In addition, there were significant differences between the Egyptian Stock Exchange sectors regarding the firm value. However, there were no significant differences between the Egyptian Stock Exchange sectors regarding earnings quality.

Key Words: Ownership structure patterns/ Earnings quality / Firm value.

أولاً: المقدمة ومشكلة الدراسة

تعتبر قيمة المنشأة أحد النتائج الأساسية لكافة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الإدارة سواء كانت قرارات مالية أو غير مالية أو قرارات تتعلق بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، حيث تشير إلى عملية تحديد القيمة الاقتصادية لأصول المنشأة وما يقابلها من الالتزامات (حافظ، 2016؛ محمد، 2017).

كما تعتبر معلومات الأرباح أحد الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية حيث يستخدمها المساهمون لتقييم أداء الإدارة، بينما يستخدمها المقرضون لاتخاذ قراراتهم الائتمانية، في حين يستخدمها المستثمرون لتقييم استثماراتهم، إلا أن الاعتماد على رقم الأرباح دون مراعاة العوامل المؤثرة فيه يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح المحاسبية وما يستتبعه من اتخاذ القرارات الاقتصادية غير الصحيحة نظراً لتركيزها على رقم الربح دون جودته (Chan et al., 2006)، فضلاً عن أن المعايير المحاسبية ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً توفر حرية الاختيار بين العديد من السياسات المحاسبية البديلة والتي قد تستغلها الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات المحاسبية بما يحقق أهدافها ورغباتها مما قد يؤثر على جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية وإلحاق الضرر بمصالح أصحاب المصلحة (Al khabash & Al Thuneibat, 2009).

وتعتبر جودة الأرباح المحاسبية عن مدى قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة (Dechow et al., 2010)، كما تتصف الأرباح المحاسبية بالجودة إذا كان لديها القدرة على الاستمرار والتنبؤ بالأرباح المستقبلية وعدم خضوعها لعمليات تمهيد الدخل وخلوها من ممارسات إدارة الأرباح والتدخل المتعمد من جانب الإدارة (Francis et al., 2005; Barth et al., 2008; Rainsbury et al., 2009; Houque et al., 2012)، وقد ترتب عن انفصال الملكية عن الإدارة إلى محاولة الإدارة في تحسين نتائج أعمالها وازدهار رقم الأرباح المحاسبية بقيمة تختلف عن الأرباح المحاسبية الفعلية، مما قد يؤثر على قيمة المنشأة وتحقق انهيارات مالية للعديد من الشركات الكبرى مثل شركة Enron للطاقة، شركة Worldcom للاتصالات، وشركة Xerox للتجهيزات المكتبية، ومكتب Arthur Andersen الذي يعد من أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم، مما أدى إلى اهتمام كبير من جانب العديد من الدراسات

التي تطلبت ضرورة تحسين آليات حوكمة الشركات التي تساهم في انخفاض مشاكل الوكالة، وزيادة الدور الرقابي على تصرفات الإدارة وما يستتبعه من ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية.

ويمثل هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات الذي يساهم في انخفاض مشاكل الوكالة، وزيادة الدور الرقابي للمساهمين على تصرفات الإدارة والحد من السلوك الانتهازي (Dharmastuti & Wahyudi, 2013)، إلا أن تفعيل دور هيكل الملكية في حوكمة الشركات وتحقيق الرقابة على تصرفات الإدارة يعتمد على أنماط هياكل الملكية، حيث أشارت نتائج دراسة كل من (Jensen, 1993; Mat Nor & Sulong, 2007) إلى أن زيادة الملكية الإدارية يؤدي إلى انخفاض مشاكل الوكالة وزيادة تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، كما أشارت دراسة (Fazlzadeh et al., 2008) إلى أن تركيز الملكية يؤدي إلى زيادة القدرة على تحسين أداء الشركة والرقابة على الإدارة، وأشارت دراسة (Alves, 2012) إلى أهمية الملكية المؤسسية كأحد آليات حوكمة الشركات نظراً لتوافر الامكانيات لدى هيئات الاستثمار للرقابة والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، مما يشير إلى أهمية أنماط هياكل الملكية في تفعيل دور هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات.

ويعبر هيكل الملكية عن هوية المساهمين في الشركة فضلاً عن نسب ملكية هؤلاء المساهمين الذين لديهم مصالح وأهداف متباينة (Denis & McConnell, 2003)، وتلعب أنماط هياكل الملكية دوراً هاماً في تفعيل دور هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات (Alves, 2012)، فضلاً عن دورها الحيوي في التأثير على قرارات الإدارة وتحديد مستوى جودة الأرباح المحاسبية (Mohd et al., 2015; Azinfar & Shiraseb, 2016).

ونظراً لأهمية أنماط هياكل الملكية فقد قامت العديد من المنظمات المهنية بإصدار التشريعات التي تقضى بضرورة الإفصاح عن أنماط هياكل الملكية حيث تطلب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ضرورة الإفصاح عن معاملات الشركة مع الأطراف ذوى العلاقة التي تملك حصص في الشركة ويعطيها حق التأثير عليها (معيار المحاسبة الدولي رقم 24، فقرة 17)، بينما تطلبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) ضرورة الإفصاح عن نسبة الملكية لكبار المساهمين وحقوق التصويت والعمليات التي تمكن

بعض المساهمين من السيطرة بما لا يتوافق مع نسبة ملكيتهم في الشركة (OECD, 2004)، كما تطلبت وزارة الاستثمار المصرية ضرورة الإفصاح عن العمليات بين الشركة والأطراف ذوى العلاقة التي لها حصص ملكية في الشركة وتعتبر ضرورية لفهم مدى تأثير تلك العلاقة على القوائم المالية (معياري المحاسبة المصري رقم 15، فقرة 17)، في حين تطلبت الهيئة العامة للرقابة المالية في الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري في أغسطس عام 2016م بضرورة الإفصاح عن المعلومات غير المالية والتي منها هيكل الملكية بالشركة متضمناً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة وكذلك هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016)، كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة في عام 2017م التي تطلبت ضرورة قيام الشركات المقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير افصاح يوضح هيكل الملكية وعددهم والتغيرات التي طرأت عليها بصورة ربع سنوية وذلك خلال عشرة أيام من نهاية الفترة المالية (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2017).

كما قامت العديد من الدراسات السابقة بفحص طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج تلك الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة حيث أشارت نتائج دراسة (Utomo et al., 2018; Augustine & Dwianika, 2019) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، بينما خلصت نتائج دراسة (Farouk & Bashir, 2017; Abdul Waheed et al., 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية، في حين توصلت نتائج دراسة (Örgun & Aygun, 2018; Ahmed & Iwasaki, 2021) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية، كما خلصت نتائج دراسة (Persakis & Iatridis, 2017; Kim et al., 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، أما الدراسة التي قام بها (Asri, 2017; Ganiyu et al., 2022) فقد أشارت إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، وأشارت نتائج دراسة (Khafid & Arief, 2017; Ganiyu et al., 2022) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية، كما توصلت نتائج دراسة (Farouk & Bashir, 2017; Ganiyu et al., 2022) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية

الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية، في حين خلصت نتائج دراسة (Tessema et al., 2018; Karimi et al., 2020) إلى وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية. وتناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج تلك الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة حيث توصلت نتائج دراسة (Umdiana et al., 2021; Wahyuni & Lestari, 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على قيمة المنشأة، وخلصت نتائج دراسة (Vo et al., 2020; Ivone & Shellen, 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، كما أشارت نتائج دراسة (Ahmed & Iwasaki, 2021; Sobhan, 2022) إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على قيمة المنشأة، بينما خلصت نتائج دراسة (Wang & Zhang, 2015; Alsmairat et al., 2018) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشتت الملكية على قيمة المنشأة، أما الدراسة التي قام بها (Zamzmir et al., 2021; Suriawinata & Nurmalita, 2022) فقد توصلت إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على قيمة المنشأة، كما خلصت نتائج دراسة (Umdiana et al., 2021; Ali et al., 2022) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، وأشارت نتائج دراسة (Vo et al., 2020) إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الأجنبية على قيمة المنشأة، في حين خلصت نتائج دراسة (konijn et al., 2011; Yung & Jian, 2017) إلى وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على قيمة المنشأة.

كما تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين نتائج تلك الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة حيث أشارت نتائج دراسة (Hutagaol et al., 2019; Dang et al., 2020) إلى وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، في حين خلصت نتائج دراسة (Sarun, 2016; Olatunji, 2020) إلى وجود تأثيراً سلبياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، بينما توصلت نتائج دراسة (Pujati & Averina, 2022; Fitriana et al., 2022) إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية، طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة، فضلاً عن

طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة، وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في وجود الاختلاف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ومن ثم تثير مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في التالي:

1. ما مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة؟
2. إلى أي مدى تؤثر جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة؟
3. ما هو أثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية؟
4. ما مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول جودة الأرباح المحاسبية؟
5. ما مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول قيمة المنشأة؟

ثانياً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. اختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة.
2. فحص مدى تأثير جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة.
3. التحقق من مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية.
4. تحديد مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول جودة الأرباح المحاسبية.
5. فحص مدى الاختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول قيمة المنشأة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

1. توجيه اهتمام أصحاب المصالح إلى أنماط هياكل الملكية التي تعتبر أحد آليات الحوكمة وتلعب دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض مشاكل الوكالة وتقارب المصالح

- بين الإدارة والمساهمين، زيادة الرقابة على تصرفات الإدارة والحد من سلوكها الانتهازي وما يستتبعه من ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية وارتفاع قيمة المنشأة.
2. تقدير جودة الأرباح المحاسبية من خلال صياغة نموذج مقترح مكون من أهم أنماط هياكل الملكية المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى توفير مؤشرات تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية حول مدى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية.
3. تقدير قيمة المنشأة من خلال صياغة نموذج مقترح مكون من أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية المؤثرة على قيمة المنشأة، مما يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات وارتفاع قيمة المنشأة وزيادة ثروة المساهمين.
4. إجراء الدراسة التطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: نطاق الدراسة

تتناول الدراسة الحالية تصنيف أنماط هياكل الملكية وفقاً لهوية المساهمين التي تتمثل في الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، وتشتت الملكية، في حين يخرج عن نطاق الدراسة تصنيف أنماط هياكل الملكية حسب طبيعة الملكية التي تتمثل في الملكية العامة والملكية الخاصة، الملكية المحلية والملكية الأجنبية.

قياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال نموذج Jones المعدل دون نماذج القياس الأخرى، حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه أكثر دقة وقدرة على قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية التي ترتبط بسلطة الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات المحاسبية بما يحقق أهدافها ورغباتها (Dechow, et al., 1995).

كما تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المستمر قيد وتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2020م، بينما يخرج عن نطاق الدراسة الشركات التي لم يستمر قيد وتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري خلال فترة الدراسة، الشركات التي تم دمجها مع شركات أخرى خلال فترة الدراسة، القطاعات التي يقل عدد شركاتها عن ست شركات داخل

القطاع، فضلاً عن شركات قطاعي الخدمات المالية والبنوك نظراً لاختلاف طبيعة نشاطهما وخضوعهما لبعض المعايير والاشتراطات القانونية.

خامساً: خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم ما تبقى من الدراسة إلى سبعة أقسام رئيسية هي طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة، طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة، منهجية الدراسة التطبيقية، تحليل نتائج الدراسة، نتائج الدراسة، توصيات الدراسة، فضلاً عن مجالات الدراسة المستقبلية.

سادساً: طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة حيث استهدفت دراسة (konijn et al. (2011 اختبار مدى تأثير الملكية المشتتة على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (3722) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بنيويورك خلال الفترة 1996-2001، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على قيمة المنشأة، كما استهدفت دراسة (Wang & Zhang (2015 تحديد مدى تأثير تشتت الملكية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (8645) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بنيويورك خلال الفترة 2004-2011، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشتت الملكية على قيمة المنشأة، في حين استهدفت دراسة (Yung & Jian (2017 التحقق من أثر تشتت الملكية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (20125) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بالصين خلال الفترة 1998-2013، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على قيمة المنشأة، كما استهدفت دراسة (Hoang (2017 اختبار مدى تأثير هيكل الملكية على أداء الشركات الصناعية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (76) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الفيتنامية خلال الفترة 2007-2015، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية والملكية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية، أما دراسة (Alsmairat et al. (2018 فقد استهدفت فحص أثر

تشنت الملكية وجودة المراجعة على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (46) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بعمان خلال عام 2016، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشنت الملكية على قيمة المنشأة.

بينما استهدفت دراسة (ling (2020) تحديد طبيعة العلاقة بين الملكية المؤسسية وقيمة المنشأة من خلال صناديق الاستثمار العقارية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (312) شركة خلال الفترة 1995-2015، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، كما استهدفت دراسة (Vo et al. (2020 اختبار أثر كل من تركيز الملكية، الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (502) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بفيتنام خلال الفترة 2013-2018، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الأجنبية وتركز الملكية على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، في حين استهدفت دراسة (Soemarsono & Asyik (2020 اختبار أثر أنماط هياكل الملكية ونمو الشركات على الأداء المالي، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (24) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2013-2019، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية والملكية الإدارية على الأداء المالي للشركات، أما دراسة (Zamzmir et.al (2021 فقد استهدفت تحديد أثر الملكية الإدارية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (200) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الماليزي خلال الفترة 2017-2021، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على قيمة المنشأة، في حين استهدفت دراسة (Ahmed & Iwasaki (2021 التحقق من أثر الملكية الأجنبية على قيمة المنشأة وإدارة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (6667) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الياباني خلال الفترة 2010-2014، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية الأجنبية على إدارة الأرباح المحاسبية.

كما استهدفت دراسة (Umdiana et al. (2021) تحديد أثر الملكية المؤسسية والملكية الإدارية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (102) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2014-2019، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على قيمة المنشأة، واستهدفت دراسة (Wahyuni & Lestari (2022) فحص طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية والأداء المالي للشركات، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (125) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2016-2020، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على الأداء المالي للشركة، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً لتركز الملكية على الأداء المالي، بينما استهدفت دراسة (Suriawinata & Nurmalita (2022) تحديد طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (18) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2015-2019، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على قيمة المنشأة.

أما الدراسة التي قام بها (Sobhan (2022) فقد استهدفت التحقق من أثر أنماط هياكل الملكية على الأداء المالي للشركات، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (28) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية ببنجلاديش خلال الفترة 2012-2020، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على الأداء المالي للشركات، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية على الأداء المالي، في حين استهدفت دراسة (Ivone & Shellen (2022) تحديد أثر أنماط هياكل الملكية على الأداء المالي للشركات، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (437) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2016-2020، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً إيجابياً لكل من الملكية المؤسسية، الملكية العائلية والملكية الإدارية على الأداء المالي للشركات، كما استهدفت دراسة (Ali et al. (2022) فحص أثر أنماط هياكل الملكية على الأداء المالي

للشركات، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (70) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الباكستاني خلال الفترة 2010-2016، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية، الملكية المؤسسية والملكية العائلية على الأداء المالي للشركات، في حين استهدفت دراسة (Pujati & Averina (2022) تحديد أثر تركيز الملكية وجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (127) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية باندونيسيا خلال الفترة 2017-2019، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتركيز الملكية على قيمة المنشأة.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وقيمة المنشأة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

H₁: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة

سابعاً: طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة

تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة حيث استهدفت دراسة (Sarun (2016) تحديد أثر جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (471) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بماليزيا خلال الفترة 2004-2009، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، كما استهدفت دراسة (Latif et.al (2017) اختبار أثر جودة الأرباح المحاسبية وحوكمة الشركات على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (214) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بباكستان خلال الفترة 2003-2014، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، بينما استهدفت دراسة Hutagaol et al.

(2019) تحديد أثر جودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (438) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الأندونيسي خلال الفترة 1995-2015، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للمنشأة، في حين استهدفت دراسة (Olatunji (2020) اختبار أثر إدارة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (10) شركات مقيدة في سوق الأوراق المالية النيجيري خلال الفترة 2008-2017، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً إيجابياً لإدارة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة.

كما استهدفت دراسة (Dang et al. (2020) تحديد أثر جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (3910) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بفيتنام خلال الفترة 2010-2018، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، في حين استهدفت دراسة (Pujati & Averina (2022) التحقق من أثر تركيز الملكية وجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (127) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الأندونيسي خلال الفترة 2017-2019، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، أما دراسة (Fitriana et al. (2022) فقد استهدفت فحص أثر إدارة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (31) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الأندونيسي خلال الفترة 2018-2020، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً لإدارة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة.

كما تناولت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية حيث استهدفت دراسة حسن (2017) اختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (70) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال عام 2009، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية، وعدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية الإدارية، والملكية الأجنبية على جودة

الأرباح المحاسبية، بينما استهدفت دراسة (Asri (2017) فحص مدى تأثير الملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (28) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة 2011-2015، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، في حين استهدفت دراسة (Khafid & Arief (2017) اختبار أثر الملكية الإدارية والملكية المؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (242) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة من 2005-2010، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على جودة الأرباح المحاسبية.

كما استهدفت دراسة (Persakis & Iatridis (2017) فحص مدى تأثير تشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (199516) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بآسيا وأوروبا خلال الفترة 2000-2014، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، أما دراسة Tessema et.al (2018) فقد استهدفت اختبار أثر تشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (30) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بكوريا خلال الفترة 1998-2001، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، كما استهدفت دراسة (Utomo et.al (2018) التحقق من أثر الملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (39) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة 2014-2016، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، في حين استهدفت دراسة (Örgun & Aygun (2018) فحص أثر أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (130) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية التركي خلال الفترة 2014-2015، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية، فضلاً عن عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية المؤسسية والملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية، بينما استهدفت دراسة (Augustine & Dwianika (2019) فحص مدى تأثير الملكية الإدارية على إدارة الأرباح،

وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (40) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية الإندونيسي خلال الفترة المالية 2015-2016، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية الإدارية على إدارة الأرباح المحاسبية.

في حين استهدفت دراسة (Karimi et.al (2020) اختبار مدى تأثير تشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة 2008-2018، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، أما دراسة (Kim et al. (2022) فقد استهدفت فحص مدى تأثير تشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (10539) مشاهدة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكوري خلال الفترة 1995-2013، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً لتشتت الملكية على جودة الأرباح المحاسبية، كما استهدفت دراسة (Abdul Waheed et.al (2022) اختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على إدارة الأرباح المحاسبية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (206) شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بباكستان خلال الفترة 2015-2019، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثيراً معنوياً للملكية الأجنبية على إدارة الأرباح المحاسبية، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً للملكية المؤسسية على إدارة الأرباح المحاسبية، بينما استهدفت دراسة (Ganiyu et.al (2022) تحديد أثر أنماط هياكل الملكية على إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (8) شركات في البترول والغاز مقيدة في سوق الأوراق المالية بنيجيريا خلال الفترة من 2011-2020، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً إيجابياً للملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية والملكية الإدارية على إدارة الأرباح المحاسبية.

يتضح مما سبق وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة، وطبيعة العلاقة بين أنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة التطبيقية، طبيعة الصناعة، الفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية لتلك الدراسات، مما يتطلب ضرورة تحديد مدى تأثير جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، وبالتالي يمكن صياغة الفروض التالية:

- H₂: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة
- H₃: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية
- H₄: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول جودة الأرباح المحاسبية
- H₅: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصرى حول قيمة المنشأة

ثامناً: منهجية الدراسة التطبيقية

تتناول منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، مصادر جمع البيانات، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة 2016م- 2020م والبالغ عددها (215) شركة موزعة على ثمانية عشر قطاعاً وفقاً للبيانات المعلنة من جانب البورصة المصرية في نوفمبر 2020م (البورصة المصرية، 2020)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

1. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2020م لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.
2. توافر التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة.
3. الشركات التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ 12/31 لامكانية مقارنة نتائج الدراسة.
4. الشركات التي تعرض تقاريرها المالية بالجنية المصرى.

5. القطاعات التي يبلغ عدد شركاتها أكبر من أو يساوي ست شركات داخل كل قطاع بغرض حساب جودة الاستحقاقات التي تتطلب عدم انخفاض عدد الشركات داخل كل قطاع عن ست شركات (Dechow et al., 1995).

6. استبعاد قطاع الخدمات المالية وقطاع البنوك نظراً لطبيعة نشاطهما وخضوعهما لإشراف ورقابة البنك المركزي المصري.

وبتطبيق الشروط السابقة فقد بلغ عدد شركات العينة (19) شركة بنسبة (8.84%) من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة موزعة على ثلاثة قطاعات ويمكن توضيح عدد شركات العينة داخل كل قطاع ونسبة مساهمة كل قطاع من خلال الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)

عدد شركات عينة الدراسة

م	القطاع	الشركات المقيدة	الشركات المستبعدة	عدد شركات العينة	نسبة المساهمة * (%)
1	الأغذية والمشروبات والتبغ	19	12	7	36.9%
2	الرعاية الصحية والأدوية	17	12	5	26.2%
3	الموارد الأساسية	8	1	7	36.9%
	الإجمالي	44	25	19	100%

المصدر: (البورصة المصرية, 2020)

*نسبة المساهمة = عدد شركات العينة داخل كل قطاع ÷ إجمالي عدد شركات العينة

2- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

تتضمن متغيرات الدراسة أربعة متغيرات حيث يتمثل المتغير المستقل في أنماط هياكل الملكية، ويتمثل المتغير التابع في قيمة المنشأة، بينما يتمثل المتغير الوسيط في جودة الأرباح المحاسبية، فضلاً عن المتغيرات الحاكمة، ويمكن توضيح تلك المتغيرات وطرق قياسها من خلال الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2)
طرق قياس متغيرات الدراسة

المرجع	طريقة القياس	المتغير	رمز المتغير
المتغير التابع (قيمة المنشأة)			
(La Rocca & Cambrea, 2019) (Habib et al., 2021)	(القيمة السوقية لحقوق الملكية + إجمالي الالتزامات) ÷ إجمالي الأصول	نموذج Tobin's q	Y
المتغير المستقل (أنماط هياكل الملكية)			
(Mohd, et al., 2015) (Abdioglu, 2016)	الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية ÷ إجمالي عدد الأسهم	الملكية الإدارية	X ₁
(Megginson, et al., 2014) (Nagata & Nguyen, 2017)	الأسهم المملوكة بواسطة المؤسسات مثل (البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات القابضة، صناديق التقاعد والمعاشات، واتحاد العاملين) ÷ إجمالي عدد الأسهم	الملكية المؤسسية	X ₂
(Xu, et al., 2012) (Vo, 2018)	الأسهم المملوكة بواسطة المستثمرين الأجانب ÷ إجمالي عدد الأسهم	الملكية الأجنبية	X ₃
(Paniagua, et al., 2018) (عفيفي، 2011)	الأسهم حرة التداول في البورصة ÷ إجمالي عدد الأسهم	تشنت الملكية	X ₄
المتغيرات الحاكمة			
(Almarayeh et al., 2022) (Vuong et al., 2022)	إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	الرافعة المالية	W ₁
(Almasri & Ramli, 2020) (Jabbouri & Almustafa, 2021)	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل في السوق منذ تاريخ التأسيس	عمر الشركة	W ₂
(Soana et al., 2021) (Mangala & Dhanda, 2022)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	حجم الشركة	W ₃
(Parte-Esteban & García, 2014) (Zhang et al., 2018)	متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان مكتب المرجعة هو أحد مكاتب المرجعة الأربع الكبرى ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك	حجم مكتب المرجعة	W ₄

أما المتغير الوسيط فيتمثل في جودة الأرباح المحاسبية ويرمز له بالرمز (Z)، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على جودة الاستحقاقات الاختيارية والذي يعتبر أحد المقاييس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة لاكتشاف جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية من خلال نموذج Jones المعدل حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه أكثر دقة وقدرة من نماذج القياس الأخرى في قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف جودة الأرباح المحاسبية (Dechow, et al., 1995)، ويمكن قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج من خلال الخطوات التالية:

1. تقدير إجمالي الاستحقاقات من خلال الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما في المعادلة التالية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

NI_{it} : صافي الدخل للشركة (i) في الفترة (t)

CFO : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

2. تقدير الميل (B_1, B_2, B_3) في نموذج الانحدار التالي:

$$TAC_{it} \div A_{it-1} = [\alpha_{it} + B_{i1} (1 \div A_{it-1}) + B_{i2}((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) \div A_{it-1}) + B_{i3}(PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}]$$

حيث أن:

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

ΔREC_{it} : التغير في الحسابات المدينة للشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

PPE_{it} : إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

3. تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية باستخدام (B_1, B_2, B_3) المتوقعة في الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NEDAC_{it} \div A_{it-1} = [\alpha_{it} + B_{i1} (1 \div A_{it-1}) + B_{i2} ((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) \div A_{it-1}) + B_{i3} (PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}]$$

حيث أن:

$NEDAC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

4. تحديد الاستحقاقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية كما في المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} - NEDAC_{it}$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$: الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

5. حساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أقل من متوسطها فهذا يشير إلى عدم قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يستتبعه من ارتفاع مستوى جودة الأرباح المحاسبية والتعبير عنها بمتغير وهمي (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أكبر من متوسطها فهذا يشير إلى قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يستتبعه من انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية والتعبير عنها بمتغير وهمي (صفر).

3- مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروضها على التقارير المالية الصادرة عن الشركات محل الدراسة، وتتمثل تلك التقارير في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فضلاً عن تقارير الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذياً لأحكام المادة (رقم 30) من قواعد القيد في سوق الأوراق المالية المصري.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

1. اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-wilk لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي وتحديد الأساليب الإحصائية المعلمية أو اللامعلمية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.
2. اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي وتحديد مدى قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على متغيرات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام مقياس Collinearity Diagnostics من خلال تحديد قيمة تضخم البيانات وقيمة التباين المسموح به.
3. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وتحديد مدى وجود أثر حقيقي لأنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة وقد اعتمدت الدراسة على استخدام قيمة Durbin Watson (D-W).
4. التحليل الوصفي Descriptive Analysis بغرض وصف بيانات عينة الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المتوسطات الحسابية، الحد الأدنى، الحد الأعلى، والانحراف المعياري.
5. تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لبناء نموذج لتقدير قيمة المنشأة مكون من أهم أنماط هياكل الملكية المؤثرة على قيمة المنشأة.

6. تحليل المسار Path Analysis باستخدام برنامج تحليل المسارات الهيكلية (AMOS Ver. 18) لاختبار أثر أنماط هياكل الملكية المؤثرة على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط.

7. اختبار Kruskal-Wallis لفحص الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة فيما يتعلق بقيمة المنشأة وجودة الأرباح المحاسبية.

تاسعاً: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، اختبار التداخل الخطي، اختبار الارتباط الذاتي، التحليل الوصفي، تحليل الانحدار الخطي المتعدد، تحليل المسار، واختبار Kruskal-wallis بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فروض الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- اختبار مدى صلاحية البيانات الدراسة

لفحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي يمكن اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطي، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1/1- اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (sig.) أكبر من 0.05 (بالانت، 2015)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnova		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الاحصائية	المعنوية	الاحصائية		
0.000	0.897	0.000	0.160	الملكية الإدارية	X ₁
0.000	0.612	0.000	0.335	الملكية المؤسسية	X ₂
0.000	0.312	0.000	0.458	الملكية الأجنبية	X ₃
0.000	0.911	0.000	0.152	تشتت الملكية	X ₄
0.000	0.477	0.000	0.245	قيمة المنشأة	Y
0.001	0.975	0.004	0.083	الرافعة المالية	W ₁
0.000	0.908	0.000	0.195	عمر الشركة	W ₂
0.003	0.957	0.000	0.087	حجم الشركة	W ₃

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (3) لوحظ أن قيمة المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov ، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (0.05) مما يشير إلى عدم اقتراب المتغيرات المتصلة من التوزيع الطبيعي، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الوهمية التي تتمثل في جودة الأرباح المحاسبية وحجم مكتب المراجعة فهي ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

2/1 - اختبار التداخل الخطي

يتم إجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج حيث تؤدي إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor وقيمة التباين المسموح به Tolerance فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (0.05) فيشير ذلك إلى عدم وجود مشكلة التداخل

الخطى في نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطى في نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (4) التالى:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار التداخل الخطى

نموذج الإنحدار الخطى المتعدد الثانى		نموذج الإنحدار الخطى المتعدد الأول		المتغير	رمز المتغير
التباين المسموح به	تضخم التباين	التباين المسموح به	تضخم التباين		
—	—	0.226	4.428	الملكية الإدارية	X ₁
—	—	0.474	2.109	الملكية المؤسسية	X ₂
—	—	0.445	2.246	الملكية الأجنبية	X ₃
—	—	0.424	2.360	تشتت الملكية	X ₄
0.924	1.082	—	—	جودة الأرباح المحاسبية	Z
0.542	1.846	0.486	2.058	الرافعة المالية	W ₁
0.617	1.621	0.413	2.423	عمر الشركة	W ₂
0.306	3.269	0.166	6.013	حجم الشركة	W ₃
0.517	1.934	0.462	2.164	حجم مكتب المراجعة	W ₄

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء نتائج الجدول رقم (4) لوحظ أن قيم تضخم التباين أقل من (10)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على قيمة المنشأة.

3/1 اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث يؤدي إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقد اعتمدت الدراسة

على اختبار Durbin-Watson (D-W) فإذا كانت القيمة تتراوح بين (1.5 : 2.5) فيشير ذلك إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003), وبإجراء الاختبار الذاتي لوحظ أن قيمة (D-W) لقيمة المنشأة في نموذجي الإنحدار الخطي المتعدد تعادل (1.875، 1.923) على الترتيب وهي تقع داخل المدى (1.5 : 2.5) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

2- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة كما يلي:

1/2 المتغيرات المتصلة

تشمل المتغيرات المتصلة كل من المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في أنماط هياكل الملكية (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، وتشتت الملكية)، المتغير التابع الذي يتمثل في قيمة المنشأة، بالإضافة إلى المتغيرات الحاکمة التي تتمثل في الرافعة المالية، عمر الشركة، وحجم الشركة، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

رمز المتغير	المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري
X ₁	الملكية الإدارية	0.30	0.00	0.91	0.26
X ₂	الملكية المؤسسية	0.13	0.00	0.88	0.23
X ₃	الملكية الأجنبية	0.06	0.00	0.91	0.21
X ₄	تشتت الملكية	0.35	0.00	0.71	0.24
Y	قيمة المنشأة	0.88	0.01	9.21	1.26
W ₁	الرافعة المالية	0.46	0.01	1.24	0.26
W ₂	عمر الشركة	3.22	2.08	3.76	0.39
W ₃	حجم الشركة	19.95	16.94	24.51	1.65

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (5) لوحظ أن متوسط نسبة الملكية الإدارية بلغ (0.30) بحد أدنى وأعلى (0.00, 0.91) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن بعض الدراسات حيث بلغ (0.11) في دراسة (Suriawinata & Nurmalita, 2022)، كما بلغ (0.14) في دراسة (Kirimi, 2022)، كما لوحظ أن متوسط نسبة الملكية المؤسسية بلغ (0.13) بحد أدنى وأعلى (0.00, 0.88) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات حيث بلغ (0.30) في دراسة (Qi et al., 2022)، كما بلغ (0.46) في دراسة (Ganiyu & Araoye, 2022)، بينما لوحظ أن متوسط نسبة الملكية الأجنبية بلغ (0.06) بحد أدنى وأعلى (0.00, 0.91) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع بعض الدراسات حيث بلغ (0.01) في دراسة (Abdul Waheed et al., 2022)، كما بلغ (0.03) في دراسة (Qi et al., 2022)، في حين لوحظ أن متوسط نسبة تشتت الملكية بلغ (0.35) بحد أدنى وأعلى (0.00, 0.71) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن بعض الدراسات حيث بلغ (0.21) في دراسة (Tessema et al., 2018)، كما بلغ (0.25) في دراسة (Wati & Tamaris, 2022).

كما لوحظ أن متوسط قيمة المنشأة محل الدراسة بلغ (0.88) بحد أدنى وأعلى (0.01, 9.21) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Sarun, 2016) حيث بلغ (0.81)، ووجود انخفاض عن دراسة (Vo et al., 2020) حيث بلغ (0.99)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن دراسة (Park & Byun, 2022) حيث بلغ (0.64).

أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة فقد بلغ متوسط الرافعة المالية (0.46) بحد أدنى وأعلى (0.01, 1.24) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود ارتفاع عن دراسة (Wang & Zhang, 2015) حيث بلغ (0.22)، فضلاً عن وجود انخفاض عن دراسة (Vo et al., 2022) حيث بلغ (0.51)، كما بلغ متوسط عمر الشركة (3.22) بحد أدنى وأعلى (2.08, 3.76) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود انخفاض عن دراسة (Ganiyu & Araoye, 2022) حيث بلغ (10.43)، كما بلغ (30.00) في دراسة (Sobhan, 2022)، بينما بلغ

متوسط حجم الشركة (19.95) بحد أدنى وأعلى (16.94, 24.51) على الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Hutagaol et al., 2019) حيث بلغ (20.38)، ووجود ارتفاع عن دراسة (Zamzmir et al., 2021) حيث بلغ (13.87)، فضلاً عن وجود انخفاض عن دراسة (Ali et al., 2022) حيث بلغ (9.66).

2/2 المتغيرات المنفصلة

تتمثل المتغيرات المنفصلة في المتغيرات الوهمية ذات القيم الثنائية التي لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي وتتمثل تلك المتغيرات في جودة الأرباح المحاسبية والمتغير الحاكم حجم مكتب المراجعة، ويمكن توضيح نتائج تحليل المتغيرات المنفصلة من خلال الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل المتغيرات المنفصلة

رمز المتغير	المتغير	مشاهدات متحققة (1)		مشاهدات غير متحققة (صفر)	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد
Z	جودة الأرباح المحاسبية	37.9	36	62.1	59
W ₄	حجم مكتب المراجعة	31.6	30	68.4	65

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (6) لوحظ أن نسبة الشركات محل الدراسة التي تتميز بارتفاع مستوى جودة الأرباح المحاسبية بلغت (37.9%) بما يعادل (36) مشاهدة من إجمالي (95) مشاهدة، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة فقد لوحظ وجود تقارب مع دراسة (Iswajuni et al., 2018) حيث بلغت (35.5%)، ووجود انخفاض عن دراسة (Tessema et al., 2018) حيث بلغت (59%)، فضلاً عن وجود ارتفاع عن دراسة (Dang et al., 2020) حيث بلغت (20.40%).

كما لوحظ انخفاض نسبة الشركات التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى حيث بلغت (31.6%) بما يعادل (30) مشاهدة من إجمالي (95) مشاهدة، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى (65) مشاهدة بنسبة (68.4%)، وبمقارنة نسبة شركات الدراسة الحالية التي تم مراجعة تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى مع الدراسات السابقة فقد لوحظ انخفاض نسبة شركات الدراسة الحالية حيث بلغت (78.2%) في دراسة (Huang et al., 2020)، وبلغت (47.3%) في دراسة (Johl et al., 2021)، كما بلغت (63.7%) في دراسة (Sharpe et al., 2022).

3 - اختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة

لاختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير قيمة المنشأة بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة من خلال أنماط هياكل الملكية من خلال الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة في ضوء أنماط هياكل الملكية

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
X ₁	الملكية الإدارية	-2.365	0.967	0.016
X ₂	الملكية المؤسسية	-1.800	0.739	0.017
X ₃	الملكية الأجنبية	-2.492	0.865	0.005
X ₄	تشتت الملكية	-1.991	0.759	0.010
W ₁	الرافعة المالية	1.070	0.655	0.106
W ₂	عمر الشركة	0.908	0.472	0.048

0.289	0.176	0.188-	حجم الشركة	W ₃
0.549	0.372	0.224	حجم مكتب المراجعة	W ₄
3.925				الثابت
مقاييس تقييم دقة تقدير قيمة المنشأة				
0.493			معامل الارتباط المتعدد (R)	
% 24.3			معامل التحديد (R ²)	
% 17.3			معامل التحديد المعدل (adj.R ²)	
(8,86)			درجات الحرية (df)	
3.457			F المحسوبة	
2.74			F الجدولية	
0.002			(sig.) المعنوية	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (7) لوحظ أن تحليل الانحدار قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة وهي (الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (-2.492، -1.991، -2.365، -1.800، 0.908) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (0.005، 0.010، 0.016، 0.017، 0.048) على الترتيب، ويمكن صياغة نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة على قيمة المنشأة من خلال أنماط هياكل الملكية كما يلي:

$$Y = 3.925 - 2.365 X_1 - 1.800 X_2 - 2.492 X_3 - 1.991 X_4 + 0.908 W_2$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد على تقدير قيمة المنشأة أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (0.493) والمساهمة النسبية لها بلغت (24.3%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وعمر الشركة)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (24.3%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (17.3%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة، كما بلغت

قيمة F المحسوبة (3.457) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (2.74) عند مستوى (0.002)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير قيمة المنشأة اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على قيمة المنشأة من خلال أنماط هياكل الملكية وتتمثل تلك العوامل في (الملكية الأجنبية، تشنت الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وعمر الشركة).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً سلبياً لكل من (الملكية الأجنبية، تشنت الملكية، الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية) على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً ايجابياً لعمر الشركة على قيمة المنشأة.

4 - اختبار مدى تأثير جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة

لفحص مدى تأثير جودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثانى القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير قيمة المنشأة بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة من خلال جودة الأرباح المحاسبية من خلال الجدول رقم (8) التالي:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة فى ضوء جودة الأرباح المحاسبية

رمز المتغير	المتغير	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
Z	جودة الأرباح المحاسبية	0.751	0.250	0.003
W ₁	الرافعة المالية	1.826	0.614	0.004
W ₂	عمر الشركة	1.723	0.382	0.000
W ₃	حجم الشركة	-0.477	0.128	0.000
W ₄	حجم مكتب المراجعة	0.378	0.348	0.281

الثابت	3.612
مقاييس تقييم دقة تقدير قيمة المنشأة	
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.483
معامل التحديد (R ²)	% 23.3
معامل التحديد المعدل (adj.R ²)	% 19
درجات الحرية (df)	(5.89)
F المحسوبة	5.416
F الجدولية	3.25
(sig.) المعنوية	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (8) لوحظ أن تحليل الانحدار قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة وهي (عمر الشركة، حجم الشركة، جودة الأرباح المحاسبية، والرافعة المالية) بمعاملات انحدار بلغت (1.723، -0.477، 0.751، 1.826) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (0.000، 0.000، 0.003، 0.004) على الترتيب، ويمكن صياغة نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة على قيمة المنشأة من خلال جودة الأرباح المحاسبية كما يلي:

$$Y = 3.612 + 0.751 Z + 1.826 W_1 + 1.723 W_2 - 0.477 W_3$$

كما تبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار الخطى المتعدد على تقدير قيمة المنشأة أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (0.483) والمساهمة النسبية لها بلغت (23.3%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار الخطى المتعدد خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (عمر الشركة، حجم الشركة، جودة الأرباح المحاسبية، والرافعة المالية)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (23.3%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (19%) مما يشير إلى أن حجم عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة، كما بلغت قيمة F المحسوبة (5.416) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (3.25) عند مستوى (0.000)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج لتقدير قيمة المنشأة اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على قيمة المنشأة من خلال جودة الأرباح

المحاسبية وتتمثل تلك العوامل في (عمر الشركة، حجم الشركة، جودة الأرباح المحاسبية، والرافعة المالية).

يتضح مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثاني القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيراً ايجابياً لكل من (عمر الشركة، جودة الأرباح المحاسبية، والرافعة المالية) على قيمة المنشأة، فضلاً عن وجود تأثيراً سلبياً لحجم الشركة على قيمة المنشأة.

5- اختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية

لاختبار مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS لتحديد مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن توضيح نتائج تحليل المسار من خلال الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9)

نتائج تحليل المسار لتأثير أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية

التأثير الإجمالي	التأثير غير المباشر	التأثير المباشر	مستوى المعنوية	معامل الانحدار	معامل التحديد	المتغيرات المستقلة		المتغير التابع
						المتغير	رمز المتغير	
0.530	0.00	0.530	0.003	0.530	0.171	الملكية الإدارية	X ₁	جودة الأرباح المحاسبية (Z)
0.193	0.00	0.193	0.334	0.193		الملكية المؤسسية	X ₂	
0.331	0.00	0.331	0.145	0.331		الملكية الأجنبية	X ₃	
0.244-	0.00	0.244-	0.210	0.244-		تشنت الملكية	X ₄	
0.166-	0.00	0.166-	0.356	0.166-		الرافعة المالية	W ₁	
0.195-	0.00	0.195-	0.102	0.195-		عمر الشركة	W ₂	
0.006-	0.00	0.006-	0.835	0.006-		حجم الشركة	W ₃	
0.144-	0.00	0.144-	0.149	0.144-		حجم مكتب المراجعة	W ₄	
2.365-	0.450	2.816-	0.000	2.816-	0.580	الملكية الإدارية	X ₁	قيمة المنشأة (Y)
1.800-	0.164	1.965-	0.000	1.965-		الملكية المؤسسية	X ₂	
2.492-	0.281	2.773-	0.000	2.773-		الملكية الأجنبية	X ₃	
1.991-	0.207-	1.784-	0.000	1.784-		تشنت الملكية	X ₄	
1.070	0.141-	1.210	0.003	1.210		الرافعة المالية	W ₁	
0.908	0.166-	1.073	0.000	1.073		عمر الشركة	W ₂	
0.188-	0.005-	0.183-	0.004	0.183-		حجم الشركة	W ₃	
0.224	0.122-	0.346	0.132	0.346		حجم مكتب المراجعة	W ₄	
0.849	0.000	0.849	0.000	0.849		جودة الأرباح المحاسبية	Z	

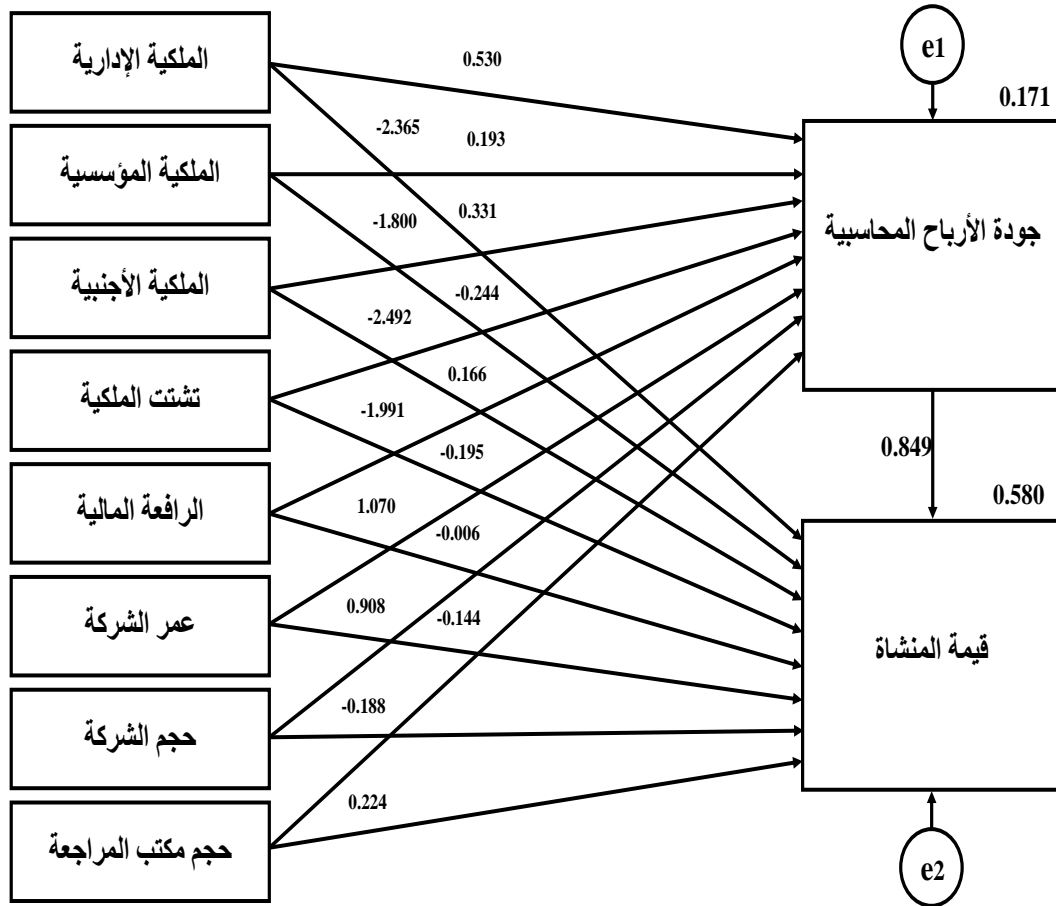
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (9) لوحظ وجود تأثيراً إيجابياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية حيث بلغ معامل الانحدار (0.530) عند مستوى المعنوية (0.003)، إلا أنه لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لكل من (الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الرافعة المالية، عمر الشركة، حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة) على جودة الأرباح المحاسبية ويرجع ذلك لعدم معنوية معاملات الانحدار لتلك المتغيرات.

كما لوحظ وجود تأثيراً إيجابياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة نظراً لارتفاع مستوى المعنوية حيث بلغ (0.000) وذلك بمعامل انحدار بلغت قيمته (0.849)، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة كل من (Hutagaol et al., 2019; Dang et al., 2020)، إلا أنه يختلف مع نتائج دراسة كل من (Sarun, 2016; Olatunji, 2020) التي خلصت إلى وجود تأثيراً سلبياً لجودة الأرباح المحاسبية على قيمة المنشأة، وقد حقق نموذج الدراسة نسبة تفسير عالية للتغير في قيمة المنشأة بلغت (58%) حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.580)، كما أن جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط تساهم في تفسير (17.1%) من التغير في قيمة المنشأة حيث كانت قيمة معامل التحديد (0.171).

بينما لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لأنماط هياكل الملكية والمتغيرات الحاكمة التي تتمثل في (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الرافعة المالية، عمر الشركة، وحجم الشركة) على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط نظراً لارتفاع معنوية معاملات الانحدار لتلك المتغيرات حيث بلغت (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.003، 0.000، 0.004) على الترتيب، وذلك بمعاملات انحدار بلغت (-2.816، -1.965، -2.773، -1.784، 1.210، 1.073، -0.183) على الترتيب، وتحليل التأثير المعنوي لوحظ وجود تأثير معنوي مباشر بلغت قيمته (-2.816، -1.965، -2.773، -1.784، 1.210، 1.073، -0.183) على الترتيب، فضلاً عن وجود تأثير معنوي غير مباشر بلغت قيمته (0.450، 0.164، 0.281، -0.207، -0.141، -0.166، -0.005) على الترتيب، مما أدى إلى وجود تأثير معنوي إجمالي بلغت قيمته (-2.365، -1.800، -2.492، -1.991، 1.070، 0.908، -0.188) على الترتيب، وبالتالي فإن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى ضعف التأثير السلبى لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة.

في حين لوحظ عدم وجود تأثيراً معنوياً لحجم مكتب المراجعة على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط نظراً لعدم معنوية معامل الإنحدار لحجم مكتب المراجعة، ويمكن توضيح معاملات الإنحدار لأثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط من خلال الشكل رقم (1) التالي:



شكل رقم (1)

أثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية

ويمكن تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية بالاعتماد على المقاييس التالية (Green et al., 2003; Tabachnick & Fidell, 2007):

1. مؤشر جودة التطابق (GFI) لقياس مقدار التباين في نموذج الدراسة حيث يقابل هذا المؤشر قيمة معامل التحديد (R^2) في تحليل الانحدار المتعدد، ويشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
 2. مؤشر المطابقة المقارن (CFI) حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
 3. مؤشر الجذر التربيعي للبقاى (RSR) حيث يشير انخفاض قيمة هذا المؤشر إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة.
 4. اختبار Sobel لقياس معنوية أثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط حيث يعتمد هذا الاختبار على قيمة (Z) حيث يشير ارتفاع القيمة عن (1.96) إلى وجود أثر حقيقى لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية.
- ويمكن توضيح نتائج تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية من خلال الجدول رقم (10) التالى:

جدول رقم (10)

نتائج تقييم مدى جودة مطابقة نموذج الدراسة

مقاييس تقييم جودة مطابقة النموذج	
0.743	مؤشر جودة التطابق (Goodness of Fit Index (GFI)
0.622	مؤشر المطابقة المقارن (Comparative Fit Index (CFI)
0.048	مؤشر الجذر التربيعى للبقاى (Root Square Residual (RSR)
اختبار Sobel مسار المتغير الوسيط (أنماط هياكل الملكية - جودة الأرباح المحاسبية - قيمة المنشأة)	
0.5228	الأثر (Effect)
0.225	الخطأ المعياري (SE)
11.500	قيمة (Z)
0.000	المعنوية (sig.)

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

باستقراء بيانات الجدول رقم (10) لوحظ وجود تأثيراً معنوياً لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر المطابقة المقارن (0.743، 0.622) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي للبواقي (0.048) مما يشير إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية مع بيانات عينة الدراسة، كما لوحظ ارتفاع قيمة (Z) لنتائج اختبار Sobel التي بلغت (11.500) عند مستوى عالى المعنوية مما يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة احصائية لنموذج الدراسة الحالية.

يتضح مما سبق وجود تأثيراً معنوياً لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط وبالتالي يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية"، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى ضعف التأثير السلبي لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على أنماط هياكل الملكية في تقدير قيمة المنشأة بدقة عالية في ضوء جودة الأرباح المحاسبية.

6- اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول جودة الأرباح المحاسبية

لفحص مدى وجود اختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الرابع القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول جودة الأرباح المحاسبية"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-Wallis لمقارنة جودة الأرباح المحاسبية بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة، فإذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أقل من (0.05) فهذا يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية حول جودة الأرباح المحاسبية (بالانتم، 2015)، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية من خلال الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11)

نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول جودة الأرباح المحاسبية

اسم القطاع	رتب المتوسط الحسابي	كا ²	المعنوية Sig.	ترتيب القطاعات حسب رتب المتوسط الحسابي
الأغذية والمشروبات والتبغ	43.57	2.994	0.224	3
الرعاية الصحية والأدوية	47.10			2
الموارد الأساسية	53.07			1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (11) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لجودة الأرباح المحاسبية بلغت (0.224) وهي أكبر من (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية وذلك عند قيمة (كا²) بلغت (2.994)، ويتضح ذلك من تقارب مدى رتب المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية بين قطاعات سوق الأوراق المالية الذي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (43.57، 53.07) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الموارد الأساسية، الرعاية الصحية والأدوية، والأغذية والمشروبات والتبغ) بلغ (53.07، 47.10، 43.57) على الترتيب، مما يشير إلى تقارب رتب المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية.

يتبين مما سبق أنه يمكن قبول الفرض الرابع القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول جودة الأرباح المحاسبية"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية.

7- اختبار مدى الاختلاف بين القطاعات حول قيمة المنشأة

لنحسب مدى وجود اختلاف بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة يتم التحقق من مدى صحة الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول قيمة المنشأة"، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار Kruskal-Wallis لمقارنة قيمة المنشأة بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة من خلال الجدول رقم (12) التالي:

جدول رقم (12) نتائج الفروق المعنوية بين القطاعات حول قيمة المنشأة

ترتيب القطاعات حسب رتب المتوسط الحسابي	المعنوية Sig.	كا ²	رتب المتوسط الحسابي	اسم القطاع
1	0.000	16.009	62.71	الأغذية والمشروبات والتبغ
2			41.40	الرعاية الصحية والأدوية
3			38.00	الموارد الأساسية

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (12) لوحظ أن قيمة معنوية الاختبار لقيمة المنشأة بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة وذلك عند قيمة (كا²) بلغت (16.009)، ويتضح ذلك من اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لقيمة المنشأة بين قطاعات سوق الأوراق المالية الذي تراوح بين الحد الأدنى والحد الأعلى (38.00، 62.71) على الترتيب.

وبفحص رتب المتوسط الحسابي لقيمة المنشأة لوحظ أن رتب المتوسط الحسابي لقطاعات (الأغذية والمشروبات والتبغ، الرعاية الصحية والأدوية، والموارد الأساسية) بلغ (62.71، 41.40، 38.00) على الترتيب، مما يشير إلى اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لقيمة المنشأة بين قطاعات سوق الأوراق المالية وما يستتبعه من وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية محل الدراسة حول قيمة المنشأة.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الخامس القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري حول قيمة المنشأة"، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة.

عاشراً: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد مدى تأثير أنماط هياكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة، وفي ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالي:

1. امكانية صياغة نموذج لتقدير قيمة المنشأة في ضوء أنماط هياكل الملكية اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على قيمة المنشأة وتتمثل تلك العوامل في (الملكية الأجنبية، تشتت الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، وعمر الشركة) بمعاملات انحدار بلغت (-2.492، -1.991، -2.365، -1.800، 0.908) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (0.005، 0.010، 0.016، 0.017، 0.048) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (0.493) وبلغت المساهمة النسبية (24.3%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (3.457) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (2.74) عند مستوى (0.002).
2. امكانية صياغة نموذج لتقدير قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية اعتماداً على أربعة عوامل أساسية تؤثر على قيمة المنشأة وتتمثل تلك العوامل في (عمر الشركة، حجم الشركة، جودة الأرباح المحاسبية، والرافعة المالية) بمعاملات انحدار بلغت (1.723، -0.477، 0.751، 1.826) على الترتيب عند مستوى معنوية بلغ (0.000، 0.000، 0.003، 0.004) على الترتيب، كما بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (0.483) وبلغت المساهمة النسبية (23.3%)، كما بلغت قيمة F المحسوبة (5.416) وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي بلغت (3.25) عند مستوى (0.000).
3. وجود تأثيراً معنوياً لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية كمتغير وسيط، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى ضعف التأثير السلبي لأنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع جودة مطابقة نموذج الدراسة الحالية حيث بلغت قيمة مؤشر جودة التطابق، وقيمة مؤشر

المطابقة المقارن (0.743، 0.622) على الترتيب، كما بلغت قيمة مؤشر الجذر التربيعي للبواقي (0.048)، وبلغت قيمة (Z) لنتائج اختبار Sobel (11.500) عند مستوى عالي المعنوية، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على أنماط هياكل الملكية في تقدير قيمة المنشأة بدقة عالية في ضوء جودة الأرباح المحاسبية.

4. عدم وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول جودة الأرباح المحاسبية حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (0.224)، كما بلغت قيمة χ^2 (2.994)، فضلاً عن تقارب رتب المتوسط الحسابي لجودة الأرباح المحاسبية بين قطاعات (الموارد الأساسية، الرعاية الصحية والأدوية، والأغذية والمشروبات والتبغ) حيث بلغ (53.07، 47.10، 43.57) على الترتيب.

5. وجود فروق معنوية بين قطاعات سوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة حول قيمة المنشأة حيث بلغت قيمة معنوية الاختبار (0.000)، كما بلغت قيمة χ^2 (16.009)، فضلاً عن اتساع مدى رتب المتوسط الحسابي لقيمة المنشأة بين قطاعات (الأغذية والمشروبات والتبغ، الرعاية الصحية والأدوية، والموارد الأساسية) حيث بلغ (38.00، 41.40، 62.71) على الترتيب.

حادى عشر: توصيات الدراسة

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:
1. ضرورة اهتمام أصحاب المصالح بأنماط هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية عند تقدير قيمة المنشأة مما يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات المستقبلية.
 2. وضع حدود لنسب أنماط هياكل الملكية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، مع ضرورة الالتزام بالإفصاح عن تلك النسب للاتفاق مع متطلبات المنظمات المهنية بغرض ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة.
 3. تشجيع الإدارة على امتلاك أسهم داخل المنشأة لزيادة دوافعها لتعظيم قيمة المنشأة مما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والحد من مشاكل الوكالة وانخفاض تكاليفها.

4. قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمتابعة كافة المستجدات واصدارات المنظمات المهنية لتفعيل دور أنماط هياكل الملكية في حوكمة الشركات مما يساعد على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وارتفاع جودة الأرباح المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة.
5. تفعيل الدور الرقابي لسوق الأوراق المالية المصري للتحقق من مدى التزام المنشآت بالإفصاح عن معلومات هيكل الملكية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الإفصاح عن أنماط هياكل الملكية وما يستتبعه من ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية.
6. العمل على زيادة الوعي لدى معدي ومستخدمي التقارير المالية بأهمية الإفصاح عن معلومات هيكل الملكية من خلال عقد الدورات التدريبية حول أهمية الإفصاح عن هيكل الملكية وأثر ذلك على تفعيل دور هيكل الملكية في حوكمة الشركات وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وتعظيم قيمة المنشأة.

ثاني عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التي تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل في التالي:
1. دراسة أثر آليات حوكمة الشركات الأخرى مثل خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة.
 2. اختبار أثر تصنيف أنماط هياكل الملكية حسب طبيعة الملكية التي تتمثل في الملكية المحلية والملكية الأجنبية، الملكية العامة والملكية الخاصة، فضلاً عن الملكية المؤسسية والملكية الفردية على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة المنشأة.
 3. دراسة وتحليل محددات الإفصاح عن أنماط هياكل الملكية في بيئة الأعمال المصرية.
 4. اجراء المزيد من الدراسات في القطاعات المالية مثل قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بغرض التعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر أنماط هياكل الملكية على قيمة المنشأة في ضوء جودة الأرباح المحاسبية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

البورصة المصرية، (2020).

Available at: <http://www.egx.com.eg>

الهيئة العامة للرقابة المالية، (2016)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، مركز المديرين المصري، أغسطس.

_____، (2017)، "قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 30 لسنة 2002م وفقاً لآخر تعديل في مايو 2017م. بالانت، جولى، (2015)، "التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق، القاهرة.

حافظ، سماح طارق أحمد، (2016)، "العلاقة التآثرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد 2، ص.ص 3-48. حسن، رضا صبحي محمد، (2017)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 39، العدد 1، ص.ص 179-202.

عفيفي، هلال عبد الفتاح، (2011)، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 31، العدد 2، ص.ص 157-243.

محمد، رباب محمد حسن، (2017)، "دراسة تحليلية لتأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة من منظور تكلفة رأس المال"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 8، ص.ص 737-770.

وزارة الاستثمار، (2015)، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري رقم 15، "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة".

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abdioglu, N., (2016), "Managerial Ownership and Corporate Cash Holdings: Insights from an Emerging Market", **Business and Economics Research Journal**, Vol. 7, No. 2, pp. 29-41.
- Abdul Waheed, Hussain, S., Malik, Q. A. & Khan, S., (2022), "Ownership Structure and Earnings Management in View of Effective Monitoring and Myopic Institutions Hypothesis: A Dynamic Panel Estimation", **Global Business Review**, Available at: <https://doi.org/10.1177/09721509221121186>.
- Ahmed, A. S. & Iwasaki, T., (2021), "Foreign Ownership, Appointment of Independent Directors, and Firm Value: Evidence from Japanese firms", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 43, pp. 1-59.
- Al khabash, A. & Al Thuneibat, A., (2009), "Earnings Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors: Evidence from Jordan", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24, No. 1, pp. 58-80.
- Ali, J., Tahira, Y., Amir, M., Ullah, F., Tahir, M., Shah, W. & Tariq, S., (2022), "Leverage, Ownership Structure and Firm Performance", **Journal of Financial Risk Management**, Vol. 11, No. 1, pp. 41-65.
- Almarayeh, T., Abdullatif, M. & Aibar-Guzman, B., (2022), "The Role of Audit Committees in Mitigating Earnings Management: Evidence from Jordan", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 12, No. 5, pp. 882-907.
- Almasri, A.Q. & Ramli, N.M., (2020), "Large Shareholders Ownership and Firms' Financial Performance: Evidence from MENA Countries", paper presented at the Islamic Banking", **Accounting and Finance International Conference-The9thiBAF**. Available at: <https://oarep.usim.edu.my/jspui/bitstream/12345678914700/1/Large%20Shareholders%20Ownership%20and%20Firms%20Financial%20Performance%3B%20Evidence%20from%20MENA%20Countries.pdf> (Accessed 24 February 2022).
- Alsmairat, Y. Y. Y., Yusoff, W. S., Fairuz, M. & Basnan, N., (2018), "International Diversification, Audit Quality and Firm Value of

- Jordanian Public listed Firm", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 22, pp. 1-7.
- Alves, S., (2013), "Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal", **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol. 6, No. 1, pp. 57-74.
- Asri, M., (2017), "**The Effect of Accounting Conservatism on Earning Quality**", Available at: <https://ssrn.com/abstract=2992129>
- Augustine, D. Y. & Dwianika, A., (2019), "Earnings Management in Indonesia: Determinant of Company Size, Structure of Managerial Ownership and Profitability on Earnings Management with Asymmetry Information and Green Intellectual Capital as Moderating Variables", **South East Asia Journal of Contemporary Business, Economics and Law**, Vol. 19, No. 5, pp. 176-188.
- Azinfar, K. & Shiraseb, Z., (2016), "An Investigation into the Impact of Ownership Structure on the Level of Cash Holdings in the Companies Accepted in Tehran Stock Exchange Market", **Marketing and Branding Research**, Vol. 3, pp. 194-205.
- Barth, M. E., W. R. Landsman & M. H. Lang, (2008), "International Accounting Standards and Accounting Quality", **Journal of Accounting Research** , Vol. 46, No. 3, pp. 467-498 .
- Basheer, S., (2003), "**Your Guide to the Statistical Program SPSS**", Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.
- Chan, K., Chan, L., Jegadeesh, N. & Lakonishok, J., (2006), "Earnings Quality and Stock Returns", **Journal of Business**, Vol. 79, No. 3, pp. 1041-1082.
- Dang, H. N., Nguyen, T. T. C. & Tran, D. M., (2020), "The Impact of Earnings Quality on Firm Value the Case of Vietnam", **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. 7, No. 3, pp. 63-72.
- Dechow, P., Sloan, R. & Sweeney, A., (1995), "Detecting Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol. 70, No. 2, pp. 193-225.
- Dechow, P., Ge, W. & Schrand, C., (2010), "Understanding Earnings Quality A review of the Proxies, Their Determinants, and Their Consequences", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 50, Nos. 2-3, pp. 344-401.

- Denis, D. & McConnell, J., (2003), "International Corporate Governance", **The Journal of Financial and Quantitative Analysis**, Vol. 38, No. 1, pp. 1-36.
- Dharmastuti, C. & Wahyudi, S., (2013), "The Effectivity of Internal and External Corporate Governance Mechanisms Towards Corporate Performance", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol. 4, No. 4, pp. 132-140.
- Farouk, M. A. & Bashir, N. M., (2017), "Ownership Structure and Earnings Management of listed Conglomerates in Nigeria", **Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance**, Vol. 1, No. 4, pp. 42-54.
- Fazlzadeh, A., Mohammadzadeh, P. & Hendi, A., (2008), "The Examination of the Effect of Ownership Structure on Firm Performance in Listed Firms of Tehran Stock Exchange Based on the Type of the Industry", **International Journal of Business and Management**, Vol. 6, No. 3, pp. 249-266.
- Fitriana, S. F., Suropto, S., Wardianto, K. B. & Agung, M., (2022), "Does Earning Management Mediate the Effect of Stock Price on Company Value? Main Board Energy Sub-Sector Companies in Indonesia During the Covid-19 Period", **International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies**, Vol. 2, No. 3, pp. 461-466.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. & Schipper, K., (2005), "The Market Pricing of Accruals Quality", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39, No. 2, pp. 295- 327.
- Ganiyu, W. A. & Araoye, F. E., (2022), "Ownership Structure and Earnings Management of listed Oil and Gas Firms in Nigeria", **Academic Journal of Accounting and Business Management**, Vol. 3, No. 2, pp. 41-52.
- Green, P., Carroll, J. & Lattin, J., (2003), "**Analyzing Multivariate Data**", Thomson Brooks/Cole, Canada.
- Habib, A., Bhatti, M.I., Khan, M.A. & Azam, Z., (2021), "Cash Holding and Firm Value in the Presence of Managerial Optimism", **Journal of Risk and Financial Management**, Vol. 14, pp. 1-18.
- Hoang, L. T., Nguyen, C. C. & Hu, B., (2017), "Ownership Structure and Firm Performance Improvement: Does it Matter in the Vietnamese Stock Market", **Economic Papers A journal of applied economics and policy**, Vol. 36, No. 4, pp. 416-428.

- Houqe, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K. & Karim, A. W., (2012), "The Effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality Around the world", **The International journal of accounting**, Vol. 47, No. 3, pp. 333-355.
- Huang, L. Y., Lai, G. C., Lu, E. & McNamara, M., (2020), "Auditor Quality, Audit Fees, Organizational Structure, and Risk Taking in the US life Insurance Industry", **Risk Management and Insurance Review**, Vol. 23, No. 2, pp. 151-182.
- Hutagaol-Martowidjojo, Y., Valentincic, A. & Warganegara, D. L., (2019), "Earnings Quality and Market Values of Indonesian listed Firms", **Australian Accounting Review**, Vol. 29, No. 1, pp. 95-111.
- Iswajuni, I., Manasikana, A. & Soetedjo, S., (2018), "The Effect of Enterprise Risk Management (ERM) on Firm Value in Manufacturing Companies listed on Indonesian Stock Exchange year 2010-2013", **Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 3, No. 2, pp. 224-235
- Ivone, I. & Shellen, S., (2022), "Ownership Structure and Board Structure on Firm Performance: Moderating Effect of Political Connections", **The 2nd Conference on Management, Business, Innovation, Education, and Social Science (CoMBInES) Taichung, Taiwan 3-6 March**, pp. 245-250.
- Jabbouri, I. & Almustafa, H., (2021), "Corporate Cash Holdings, Firm Performance and National Governance: Evidence from Emerging Markets", **International Journal of Managerial Finance**, Vol. 17, No. 5, pp. 783-801.
- Jensen, M., (1993), "The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems" **The Journal of Finance**, Vol. 48, No. 3, pp. 831-880
- Johl, S. K., Muttakin, M. B., Mihret, D. G., Cheung, S. & Gioffre, N., (2021), " Audit Firm Transparency Disclosures and Audit Quality", **International Journal of Auditing**, Vol. 25, No. 2, pp. 508-533.
- Karim, S., Naeem, M. A. & Ismail, R. B., (2022), "Re-configuring Ownership Structure, Board Characteristics and Firm Value Nexus in Malaysia: the Role of Board Gender and Ethnic Diversity", **International Journal of Emerging Markets**, Available at: <https://doi.org/10.1108/IJOEM-01-2021-0004>.

- Karimi, M., Eshaghzadeh, A. & Poursina, H., (2020), "Earning Quality and Investment Efficiency; Do Board Characteristics Matter? Evidence From Tehran Stock Exchange", **Iranian Journal of Finance**, Vol. 3, No. 1, pp. 1-23.
- Khafid, M. & Arief, S., (2017), "Managerial Ownership, Corporate Governance, and Earnings Quality: The Role of Institutional Ownership as Moderating Variable", **Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities**, Vol. 25, pp. 241-254.
- Kim, T., Kyung, H. & Ng, J., (2022), "Top Management Team Incentive Dispersion and Earnings Quality", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 39, No. 3, pp. 1949-1985.
- Kirimi, P. N., (2022), "Corporate Financial Soundness Indicators, Ownership Structure and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", Doctor Thesis, **University of Embu**.
- Konijn, S. J., Kräussl, R. & Lucas, A., (2011), "Blockholder Dispersion and Firm Value", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 17, No. 5, pp. 1330-1339.
- La Rocca, M. & Cambrea, D.R., (2019), "The Effect of Cash Holdings on firm Performance in large Italian Companies", **International Financial Management and Accounting**, Vol. 30, pp. 30-59.
- Latif, K., Bhatti, A. A. & Raheman, A., (2017), "Earnings quality: A missing link between Corporate Governance and Firm Value", **Business & Economic Review**, Vol. 9, No. 2, pp. 255-280.
- Ling, D. C., Wang, C. & Zhou, T., (2020), "Institutional Common Ownership and Firm Value Evidence from Real Estate Investment trusts", **Real Estate Economics**, Vol. 49, No. 1, pp.187-223.
- Mangala, D. & Dhanda, M., (2022), "Earnings Management and listing Day Performance of IPOs in India", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 12, No. 5, pp. 812-839.
- Mat Nor, F. & Sulong, Z., (2007), "The Interaction Effect of Ownership Structure and Board Governance on Dividends: Evidence from Malaysian Listed Firms", **Capital Markets Review**, Vol. 15, Nos. 1&2, pp. 73-101.
- Megginson, W., Ullah, B. & Wei, Z., (2014), "State Ownership, Soft-Budget Constraints, and Cash Holdings: Evidence from China's

- Privatized Firms", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 48, pp. 276-291.
- Mohd, K., Latif, R. & Saleh, I., (2015), "Institutional Ownership and Cash Holding", **Indian Journal of Science and Technology**, Vol. 8, No. 32, pp. 1-6.
- Nagata, K. & Nguyen, P., (2017), "Ownership Structure and Disclosure Quality: Evidence from Management Forecasts Revisions in Japan", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 36, pp. 451-467.
- O'Brien, R., (2007), "A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors", **Quality & Quantity**, Vol. 41, No. 5, pp. 673-690.
- Olatunji, O. C., (2020), "Accrual Earnings Management, Real Earnings Management, and Firms Value of Quoted Manufacturing Companies in Nigeria", **Business Administration and Business Economics**, Vol. 3, No. 39, pp. 119-140.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)**, (2004), "Principles of Corporate Governance", pp. 1-69.
- Örgun, G. S. & Aygun, M., (2018), "Ownership Structure and Earnings Quality: An Examination on Borsa Istanbul", **Journal of Accounting and Taxation Studies**, Vol. 11, No. 3, pp. 333-348.
- Paniagua, J., Rivelles, R. & Sapena, J., (2018), "Corporate Governance and Financial Performance: The Role of Ownership and Board Structure", **Journal of Business Research**, Vol. 89, pp. 229-234.
- Park, W. & Byun, C. G., (2022), "Effect of Managerial Compensation and Ability on the Relationship between Business Strategy and Firm Value: For Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs)", **Sustainability**, Vol. 14, No. 8. pp. 1-32.
- Parte-Esteban, L. & García, C., (2014), "The Influence of Firm Characteristics on Earnings Quality", **International Journal of Hospitality Management**, Vol. 42, pp. 50-60.
- Persakis, A. & Iatridis, G. E., (2017), "The Joint Effect of Investor Protection, IFRS and Earnings Quality on Cost of Capital: An international Study", **Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, Vol. 46, pp.1-29.
- Pujiati, D. & Averina, M., (2022), "Determinants of Firm Value in Indonesia: Financial Factors or Non Financial Factors?", **International**

- Journal of Multidisciplinary: Applied Business and Education Research**, Vol. 3, No. 2, pp. 162-169.
- Qi, Q., Li, W., Liu, C., Huang, Y. & Hu, C., (2022), "Continuous Cash Dividends, Ownership Structure and Firm Value: Evidence from Chinese A-share market", **Plos one**, Vol. 17, No. 3. pp. 1-18.
- Rainsbury, E. A., Bradbury, M. & Cahan, S. F., (2009), "The Impact of Audit Committee Quality on Financial Reporting Quality and Audit Fees", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol. 5, No. 1, pp. 20-33.
- Sarun, A., (2016), "**Corporate governance, Earnings Quality, and Firm Value: Evidence from Malaysia**", Doctoral dissertation, Victoria University.
- Sharpe, W. H., Carey, P. & Zhang, H. F., (2022), "Being private, Big 4 Auditors, and Debt Raising", **Accounting & Finance**, Available at: <https://doi.org/10.1111/acfi.12969>.
- Soana, M.G., Barbieri, L., Lippi, A. & Rossi, S., (2021), "The Effect of Multiple Large Shareholders on Banks' Profitability and Risk", **Sustainability**, Vol. 13, pp. 1-15.
- Sobhan, R., (2022), "Ownership Structure and Firm Performance: Evidence from Pharmaceutical and Chemical Industry of Bangladesh", **Asian Journal of Business Environment**, Vol. 12, No. 4, pp. 35-44.
- Soemarsono, B. & Asyik, N. F., (2020), "The Influence of Ownership Structure, Debt Policy, and Firm Growth on firm value, Empirical Study of Manufacturing Companies Listed on the Indonesian Stock Exchange", **International Conference of Business and Social Sciences**, Available at: <https://debian.stiesia.ac.id/index.php/icobuss1st/article/view/111>.
- Suriawinata, I. S. & Nuralita, D. M., (2022), "Ownership Structure, Firm Value, and the Moderating Effects of Firm Size: Empirical Evidence from Indonesian Consumer Goods Industry", **Journal Manajemen dan Kewirausahaan**, Vol. 24, No.1, pp. 91-104.
- Tabachnick, B. & Fidell, L., (2007), "**Using Multivariate Statistics**", 5th ed., Pearson/Allyn & Bacon, Boston, USA.
- Tessema, A., Kim, M. S. & Dandu, J., (2018), "The Impact of Ownership Structure on Earnings Quality: The Case of South Korea",

- International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. 15, No. 3, pp. 129-141.
- Umdiana, N., Hapsari, D. P. & Octaviani, S., (2021), "Does Earnings Quality Mediate the Effect of Corporate Governance on Firm Value", **International Journal of Science, Technology & Management**, Vol. 2, No. 6, pp. 2026-2040.
- Utomo, D., Pamungkas, I. D. & Machmuddah, Z., (2018), "The Moderating Effects of Managerial Ownership on Accounting Conservatism and Quality of Earnings", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 22, No. 6, pp. 1-11.
- VO, D. V., Tran, T. V. T. & Dang, N. T. P., (2020), "The Impact of Ownership Structure on Listed Firms' Performance in Vietnam", **The Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. 7, No. 11, pp. 195-204.
- Vo, X., (2018), "Foreign Ownership & Corporate Cash Holdings in Emerging Markets", **International Review of Finance**, Vol. 18, No. 2, pp. 297-303.
- Vuong, T.H.G., Dao, T.H., Le, T.T.H. & Nguyen, H.M., (2022), "Debts and Corporate Cash Holdings: Evidence from Asean-5", **Investment Management and Financial Innovations**, Vol. 19, No. 1, pp. 186-200.
- Wahyuni, K. T. & Lestari, I. G. A. K., (2022), "The Relationship Between Ownership Structure and Company Performance", **Journal of Tourism Economics and Policy**, Vol. 1, No. 3, pp. 107-113.
- Wang, Q. & Zhang, J., (2015), "Does Individual Investor Trading Impact Firm Valuation?", **Journal of Corporate Finance**, Vol. 35, pp. 120-135.
- Wati, E. & Gultom, O. R.T., (2022), "The Impact of Ownership Structure on Earnings Management: Evidence from the Indonesian Stock Exchange", **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies**, Vol. 8, No. 1, pp. 152-175.
- Xu, W., Wang, K. & Anandarajan, A., (2012), "Quality of Reported Earnings by Chinese Firms: The Influence of Ownership Structure", **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting**, Vol. 28, pp. 193-199.

- Yung, K. & Jian, Y., (2017), "Effects of the Shareholder Base on Firm Behavior and Firm Value in China", **International Review of Economics & Finance**, Vol. 49, pp. 370-385.
- Zamzmir, Z., Haron, R. & Othman, A. H. A., (2021), "Hedging, Managerial Ownership, and Firm Value", **Journal of Asian Business and Economic Studies**, Vol. 28, No. 4, pp. 263-280.
- Zhang, Y., Perols, J., Robinson, D. & Smith, T., (2018), "Earnings Management Strategies to Maintain a String of Meeting or Beating Analyst Expectations", **Advances in Accounting**, Vol. 43, pp. 46-55.